

Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

خلال العام الماضي، ظل التعاون التجاري المتعدد الأطراف يعوقه التأثير المتزايد لسياسة أحادية الطرف. والتوترات التجارية التي بدأت في عام ٢٠١٨ لم تستمر فحسب بل زادت حدة. وتأثر نمو التجارة بهذه التوترات وكذلك بتقلب أسعار سوق السلع، مما أدى إلى توقع معدلات نمو تقل عن معدلات الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي هذا في وقت من المتوقع أن تلعب فيه التجارة، والنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يقع في صلبها، دوراً رئيسياً في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى نهج جديدة أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا التقرير، يصف الأمين العام الاتجاهات التجارية الحالية ويناقش الطرق المؤدية إلى نظام تجاري متعدد الأطراف نشط ومرن يتيح للتجارة أن تؤدي دورها كعامل تمكين لخطة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد أعد التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٣.



أولا - اتجاهات التجارة

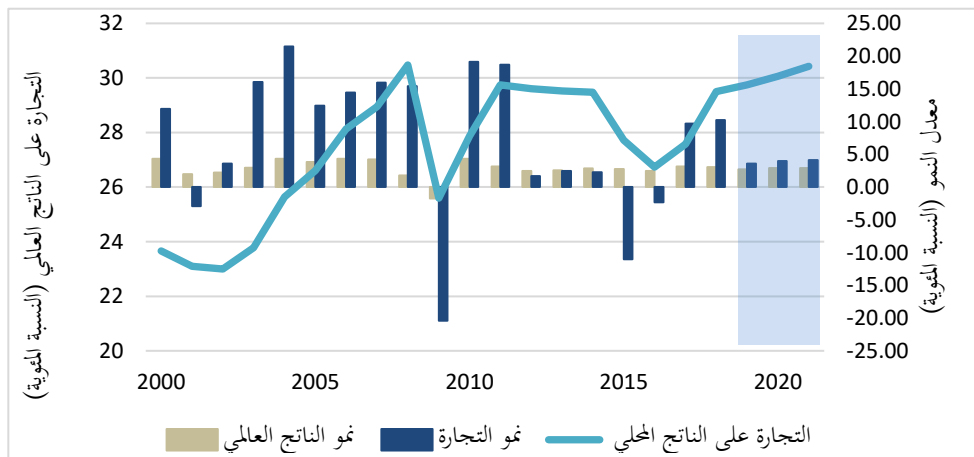
١ - يكشف تحليل أنماط التجارة الدولية الحديثة أولاً عن نمو هزيل بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، ثم ركود في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وأخيراً انتعاش قوي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وبعد فترة طويلة من التقلب، ازدادت قيمة التجارة العالمية بنسبة حوالي ١٠ في المائة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٥ تريليون دولار. وأشارت التوقعات الأولية لمنظمة التجارة العالمية إلى أنه من المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بنحو ٣,٧ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١، متجاوزة نمو الناتج العالمي بنسبة ٠,٧ في المائة. ومع ذلك، ونتيجة لحالات عدم اليقين الحالية في مجال التجارة العالمية، تشير آخر التوقعات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن نمو التجارة قد يظل مساوياً فقط لنمو الناتج العالمي في هذه الفترة.

٢ - ويعزى النمو القوي مؤخراً في التجارة الدولية بالدرجة الأولى إلى الاتجاه التصاعدي في أسعار السلع الأساسية (تعاني أسعار النفط) والانخفاض الطفيف في قيمة دولار الولايات المتحدة طوال عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات تفسر فقط جزءاً من الارتفاع على مدار العامين الماضيين. وسجلت التجارة الدولية أيضاً نمواً قوياً في الحجم، وكان العامل الرئيسي هو الارتفاع القوي في الإنتاج العالمي - الذي تشترك فيه معظم الاقتصادات - مما ساعد على تحفيز الاستثمار على نطاق واسع في النمو. ومع ذلك، من المرجح أن يجري تنقيح التوقعات هبوطاً مرة أخرى في ضوء حالة انعدام اليقين الحالية في التجارة العالمية.

٣ - وهذه الديناميات موضحة في الشكل الأول، الذي يشير إلى معدلات نمو الإنتاج والتجارة العالميين، وكذلك نسبة قيمة التجارة العالمية إلى الإنتاج العالمي، وهو مؤشر يستخدم عادة لقياس اتجاهات العولمة. وتوقف المؤشر عند حوالي ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ ثم انخفض خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وغالباً ما يشار إلى فترة إلغاء العولمة. وارتفع المؤشر بعد ذلك، مقترباً من مستويات الذروة في عام ٢٠١٨.

الشكل الأول

النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، ٢٠٠٠-٢٠٢١



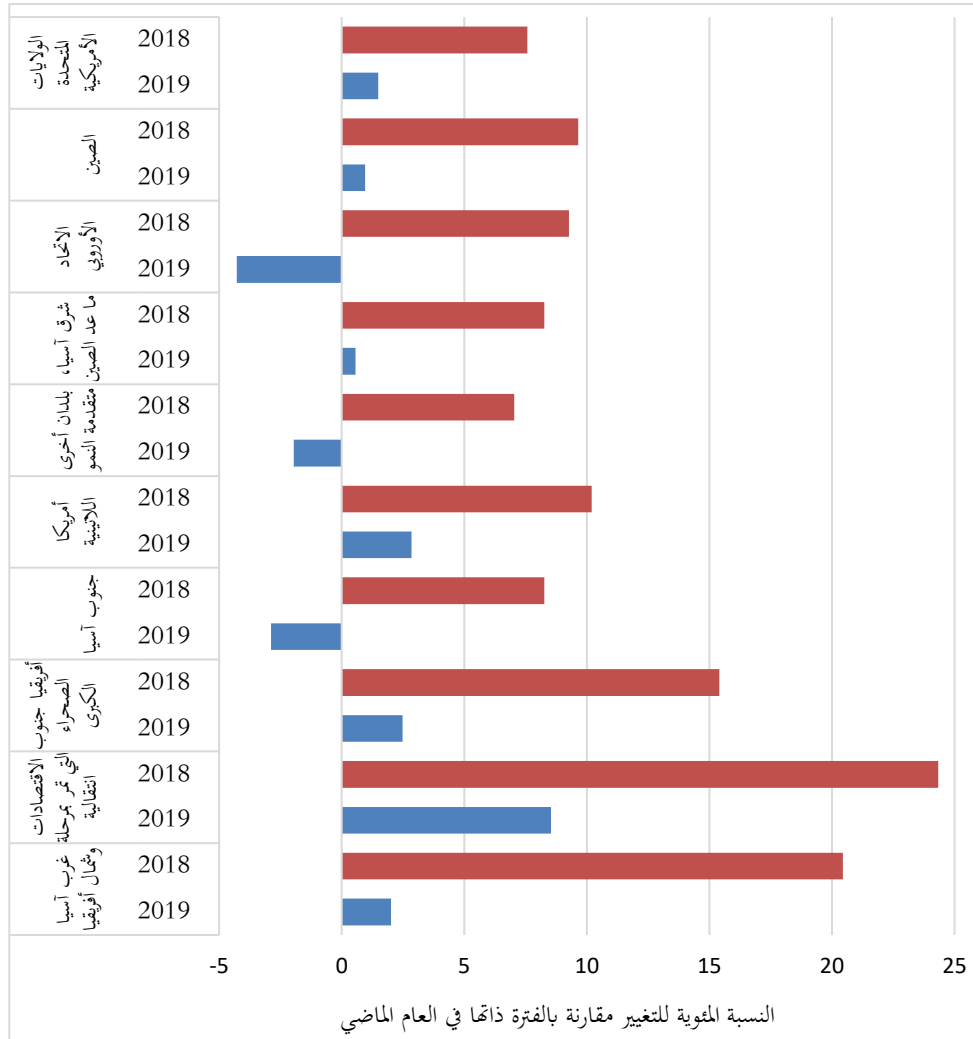
المصادر: تستند حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أمانة الأونكتاد) إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد. ملاحظة: الأرقام لفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ هي توقعات.

تشير عبارة التجارة على الناتج المحلي إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية على إجمالي الناتج المحلي.

٤ - وبينما كان النمو التجاري السنوي لعام ٢٠١٨ قويًا بشكل عام، فقد تباطأ في النصف الثاني من العام. والأهم من ذلك، تشير بيانات الأونكتاد إلى ركود قيمة التجارة الدولية في الربع الأول من عام ٢٠١٩ (الشكل الثاني). وفي عام ٢٠١٨، كان نمو التجارة قويًا في جميع المناطق وكتل التداول. ونمت الصادرات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين وشرق آسيا بنسبة تتراوح بين ٧ و ٩ في المائة. وساهمت أسعار السلع الأساسية في النمو القوي لصادرات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأفريقية والشرق أوسطية. وفي المقابل، تظهر بيانات الربع الأول من عام ٢٠١٩ أن نمو الصادرات توقف فعليًا في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وكان سالبًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وتشير البيانات أيضًا إلى انخفاض صادرات البلدان المتقدمة النمو الأخرى ودول جنوب آسيا النامية.

الشكل الثاني

الاتجاهات الحديثة في الصادرات، حسب الاقتصادات الرئيسية والمجموعات المختارة

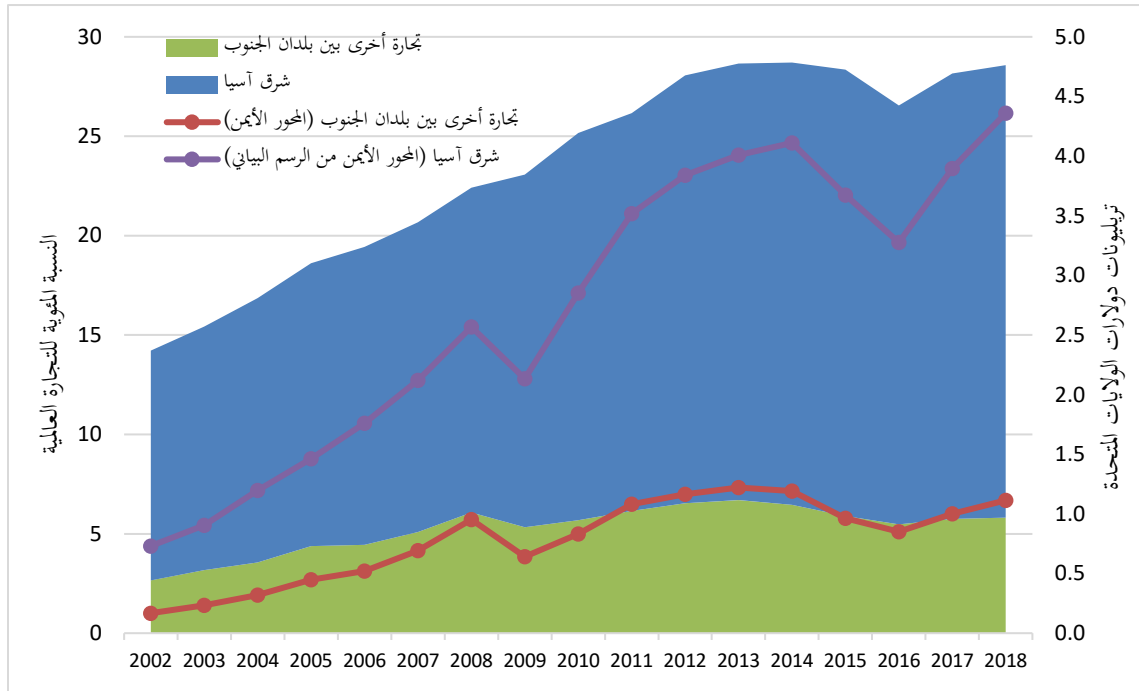


المصدر: أمانة الأونكتاد، استنادًا إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: بالنسبة لعام ٢٠١٨، يظهر الرسم البياني نمو الصادرات لعام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. وبالنسبة لعام ٢٠١٩، فإنه يظهر نمو الصادرات في الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٨. أرقام الربع الأول من عام ٢٠١٩ هي أرقام أولية.

٥ - وتمثل التجارة بين البلدان النامية جزءاً كبيراً من التجارة الدولية بالسلع، وكانت تمثل ٥,٥ تريليونات دولار أو ٢٨ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠١٨ (الشكل الثالث). وينطبق اعتباران مهمان فيما يتعلق بالتجارة بين بلدان الجنوب. أولاً، توقف التكامل منذ عام ٢٠١٢، مع بقاء حصة التجارة بين بلدان الجنوب في التجارة العالمية ثابتة. ثانياً، لا تزال تجارة البضائع بين بلدان الجنوب تحت سيطرة بعض اقتصادات شرق آسيا، والتي شكلت أكثر من ثلاثة أرباع الإجمالي في عام ٢٠١٨، أي ما يقرب من ٤,٥ تريليونات دولار.

الشكل الثالث
التجارة بين بلدان الجنوب



المصدر: أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

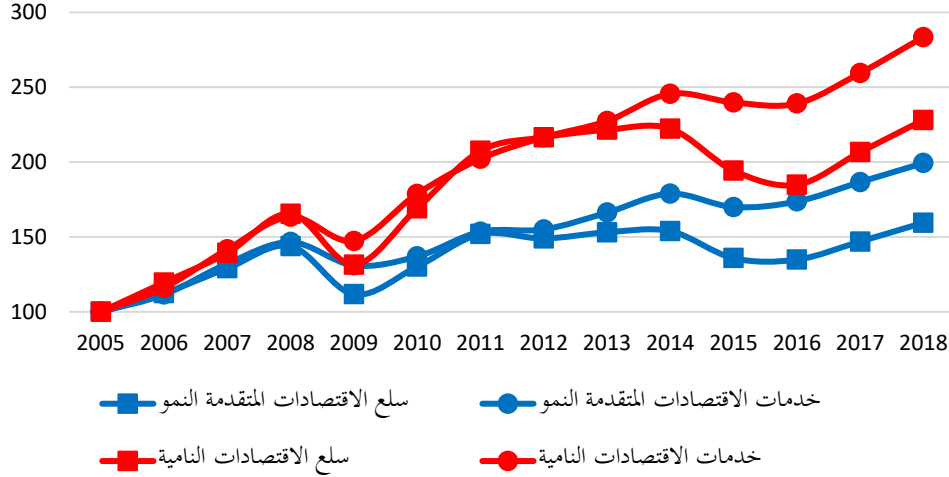
ألف - الاتجاهات في تجارة الخدمات

٦ - على الصعيد العالمي، وصلت التجارة في الخدمات إلى مستوى قياسي بلغ ٥,٨ تريليونات دولار في عام ٢٠١٨، مما يؤكد ديناميكية صادرات الخدمات، التي نمت بوتيرة أسرع من صادرات السلع في كل من الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية (الشكل الرابع). كما كانت صادرات الخدمات أكثر مرونة من صادرات السلع، مع انخفاض التراجع خلال كل من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٩ وركود التجارة عام ٢٠١٥.

الشكل الرابع

صادرات الخدمات والسلع، ٢٠٠٥-٢٠٠٨

(١٠٠ = ٢٠٠٥)



المصدر: أمانة الأونكتاد، استنادا إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

٧ - وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨، زادت الاقتصادات النامية من حصتها في صادرات الخدمات العالمية من ٢٣ إلى ٣٠ في المائة^(١). ولا تزال آسيا النامية في المقدمة، حيث حققت أسرع نمو في صادرات الخدمات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨ وأكبر حصة في صادرات الخدمات العالمية في عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٤ في المائة. وصادرات الخدمات في أقل البلدان نموا سجلت نموا سنويا كبيرا بنسبة ١١ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨، متجاوزة نمو صادرات سلعها وزادت من حصة الخدمات في إجمالي صادراتها من ١٤ إلى ١٩ في المائة^(٢). وهذا يشير إلى استمرار مساهمة الخدمات في نمو الصادرات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٨ - ويؤكد التوزيع القطاعي لصادرات الخدمات التجارية^(٣) في عام ٢٠١٨ على مختلف ملامح تجارة الخدمات في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية. واستمر اعتماد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية على النقل والسفر بنسبة ٥٩ و ٥٤ في المائة من إجمالي صادراتها من الخدمات التجارية، على التوالي، وكان أكثر وضوحاً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، حيث بلغ ٧٢ و ٧٥ في المائة، على التوالي. وعلى العكس من ذلك، ظلت الاقتصادات المتقدمة النمو أكثر تخصصاً في فئات الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الخدمات المالية.

٩ - وعلى الرغم من هذه الاختلافات المستمرة، فإن فجوة الصورة التي تفصل بين الاقتصادات النامية والبلدان المتقدمة النمو قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً. بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨، صنفت

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استنادا إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) فئة الخدمات التجارية تشمل جميع أنشطة الخدمات باستثناء التجارة في السلع والخدمات الحكومية. انظر

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en

الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الكمبيوتر والمعلومات والخدمات المالية وخدمات الأعمال الأخرى بين أسرع فئات الصادرات نمواً في الاقتصادات النامية (الشكل الخامس)، بمعدلات نمو سنوية تبلغ ١٣ و ١٢ و ٩ في المائة على التوالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة اعتماد صادرات الخدمات التجارية للاقتصادات النامية على هذه الفئات ذات القيمة المضافة الأعلى في مواجهة انخفاض في المساهمة النسبية لخدمات النقل والسفر.

الشكل الخامس
صادرات الاقتصادات النامية لفئات مختارة من الخدمات التجارية، ٢٠٠٥-٢٠٠٨
(١٠٠ = ٢٠٠٥)

السنة	الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المالية	النقل	شخصية، ثقافية، ترفيهية	خدمات تجارية أخرى	السفر
2005	100	100	100	100	100	100
2006	120	110	105	100	110	105
2007	150	140	115	110	120	115
2008	180	170	125	120	130	125
2009	200	180	130	130	140	130
2010	220	200	140	140	150	140
2011	250	220	150	150	160	150
2012	280	240	160	160	170	160
2013	300	260	170	170	180	170
2014	320	280	180	180	190	180
2015	340	300	190	190	200	190
2016	360	320	200	200	210	200
2017	380	340	210	210	220	210
2018	480	420	220	220	230	220

المصدر: أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

١٠ - ولا تعكس هذه الاتجاهات الأهمية الكاملة للتجارة في الخدمات. فعلى سبيل المثال، لا تزال الخدمات المتداولة بالوجود التجاري (الطريقة ٣) هي طريقة التوريد الرئيسية، كما يتضح من اتجاه النمو في مبيعات الشركات الأجنبية الشريكة البالغة ٣٠,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٦ في المائة عن عام ٢٠١٦^(٤). بالإضافة إلى ذلك، فإن ٥٢ في المائة الشركات الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسيات الأولية والتحويلية تؤدي في الواقع أنشطة خدمات^(٥). كما أن الحركة المؤقتة للأشخاص الذين يقدمون الخدمات (الطريقة ٤) لها صلة أيضاً بالاقتصادات النامية، ولا سيما بالنسبة لصادرات الخدمات المهنية والتجارية، تمشياً مع التحويلات المالية المهمة الموجهة لهذه الاقتصادات.

(٤) World Investment Report 2018, Investment and New Industrial Policies (United Nations publication, Sales No. E.18.II.D.4).

(٥) World Investment Report 2017, Investment and the Digital Economy (United Nations publication, Sales No. E.17.II.D.3).

١١ - علاوة على ذلك، فإن بيانات تجارة الخدمات عبر الحدود لا تجسد القيمة المضافة الكبيرة للخدمات المدججة في صادرات السلع من المدخلات الوسيطة للخدمات والخدمات المدججة بالبضائع، مثل خدمات التوزيع التي تقدمها شركات الصناعات التحويلية. ويعكس تصدير الخدمات ذات القيمة المضافة ضمن منتجات جميع القطاعات الاقتصادية، المشار إليها باسم الطريقة ٥ لتجارة الخدمات، "الخدمة" في التجارة الدولية. ويمكن أن تصل مكاسب الناتج المحلي الإجمالي العالمية من التحرير المتعدد الأطراف للطريقة ٥ لتجارة الخدمات إلى ٣٠٠ بليون يورو بحلول عام ٢٠٢٥، مما يؤدي إلى زيادة التجارة العالمية بأكثر من ٥٠٠ بليون يورو^(٦). علاوة على ذلك، هناك أنشطة خدمات هامة داخل شركات الصناعات التحويلية لا تعكسها بيانات تجارة الخدمات عبر الحدود أو تحليلات القيمة المضافة في إجمالي الصادرات.

١٢ - وفي عام ٢٠١٨، قدرت تدفقات التحويلات العالمية بمبلغ ٦٨٩ بليون دولار، منها ٥٢٩ بليون دولار ذهبت إلى البلدان النامية^(٧). ومما يؤكد أهمية الهجرة لقطاع الخدمات حقيقة أن حوالي ٧١ في المائة من العمال المهاجرين يتركزون في الخدمات.

باء - التطورات في أسواق السلع

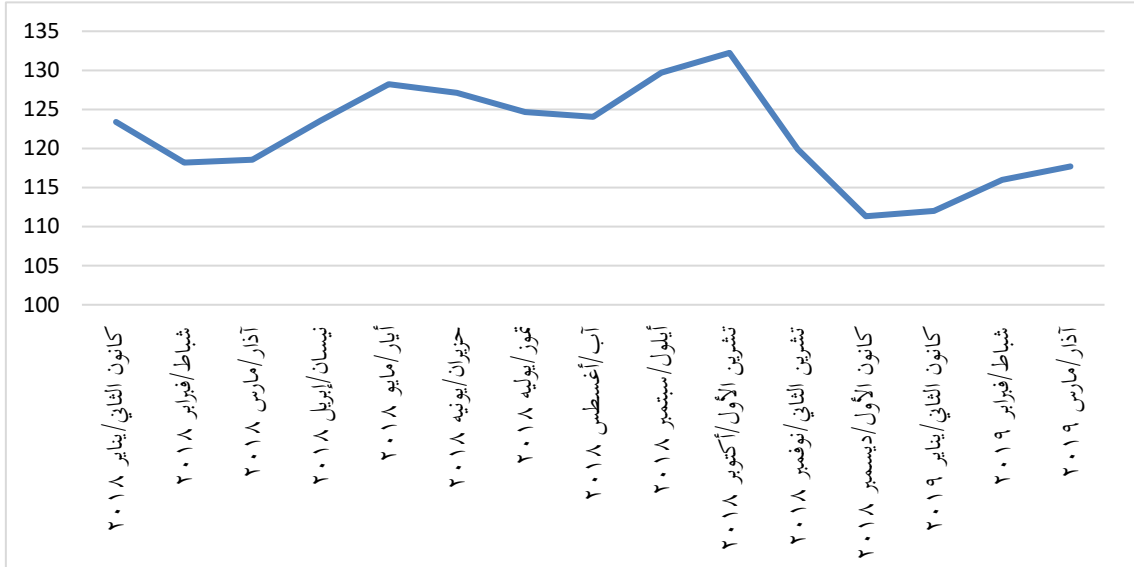
١٣ - من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، أظهرت الأسعار في أسواق السلع الأساسية درجة عالية من التقلب (الشكل السادس). ونتجت الزيادات في الأسعار بشكل عام عن عوامل مثل الضيق في الأسواق بسبب سوء الأحوال الجوية وعدم اليقين الاقتصادي والسياسي في العديد من أنحاء العالم، والطلب الأشد. وكان سبب انخفاض الأسعار إلى حد كبير هو زيادة العرض وتراجع الطلب وارتفاع المخزونات والظروف المناخية المواتية. وإجمالاً، مارس انخفاض أسعار فئات الوقود والمعادن والخامات والركازات المعدنية ضغطاً نزولياً على جميع فئات السلع الأساسية، كما يتضح من انخفاض نسبته ١٠ في المائة في مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة في عام ٢٠١٨، مقارنة بارتفاع قدره ٦ في المائة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، ارتفع المؤشر بنسبة ٥ في المائة نتيجة لارتفاع الأسعار في نفس الفئات إلى حد كبير. ويؤدي عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية إلى آثار مثل عدم استقرار الإيرادات الحكومية لثلاثي البلدان النامية، وأكثر من ٨٠ في المائة من أقل البلدان نمواً، التي تتسم بالاعتماد على السلع الأساسية. ويمكن أن يكون لهذا آثار خطيرة على الاستثمارات التي تقودها الحكومة وتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية، مما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(٦) Alessandro Antimiani and Lucian Cernat, "Liberalizing global trade in mode 5 services: how much is it worth?", Chief Economist Note, Issue 4 (Brussels, Directorate General for Trade of the European Commission, 2017).

(٧) World Bank Group, "Migration and remittances: recent developments and outlook", Migration and Development, Brief 31 (April 2019).

الشكل السادس

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة، جميع الفئات، من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩



جيم - التوترات التجارية

١٤ - تشير التوترات التجارية المستمرة إلى أن التوقعات الأصلية التي تشير إلى نمو التجارة العالمية بنسبة تصل إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٩ ربما كانت مفرطة في التفاؤل. وأهم ما يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين مشتبكتان في خضم هذه التوترات المتصاعدة. وقد انخفضت قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين بأكثر من ١٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر^(٨). واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٩، بات حوالي ٤٠٠ بليون دولار من التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين يخضع لتعريفات جمركية إضافية^(٩). والنتيجة المباشرة للتعريفات الجمركية بين البلدين هي تحويل بعض التجارة الثنائية إلى بلدان أخرى مع شركات منافسة بشدة للشركات في الصين أو الولايات المتحدة. ويقدر الأونكتاد أن الاتحاد الأوروبي سيستفيد أكثر، حيث سيحصل في نهاية المطاف على حوالي ٧٠ بليون دولار من التجارة الثنائية التي تنازلت عنها الولايات المتحدة والصين، مع المستفيدين الرئيسيين الآخرين من اليابان والمكسيك وكندا، حيث استحوذ كل منها على أكثر من ٢٠ بليون دولار^(١٠).

(٨) International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database متاح على الموقع التالي: <https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&sid=140915124097>

(٩) BBC News, "A quick guide to the US-China trade war", 29 June 2019. China Briefing, "The US-China trade war: a timeline", 25 July 2019

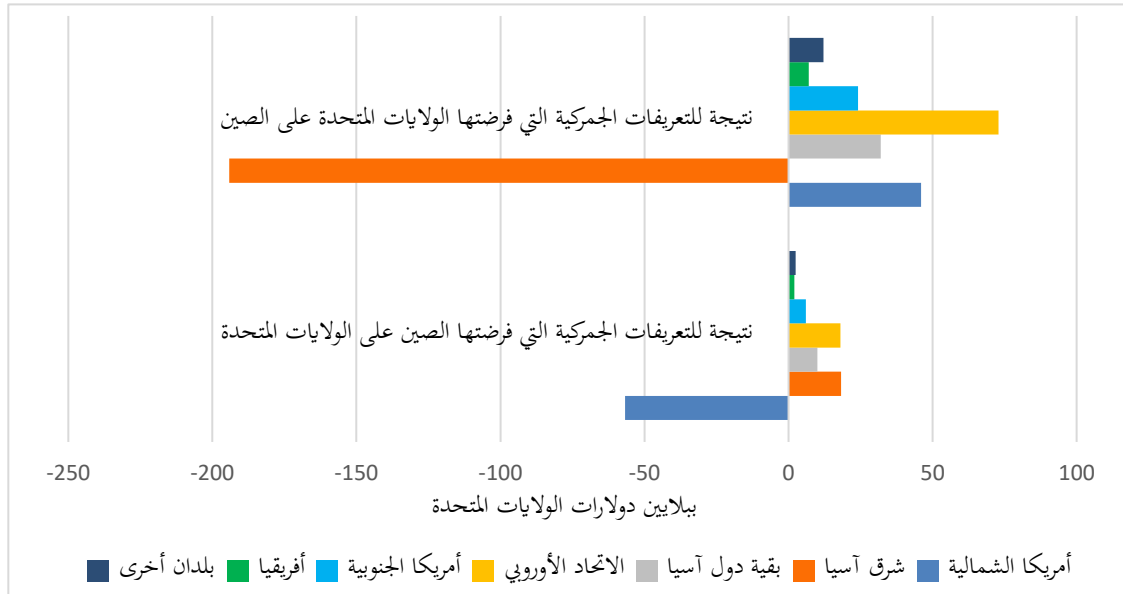
(١٠) UNCTAD, *Key Statistics and Trends in Trade Policy, 2018: Trade Tensions, Implications for Developing Countries* (2019).

١٥ - وتزيد التعريفات المرتفعة الأسعار المحلية، وتؤثر سلبيًا على الصناعات التحويلية التي تستخدم المواد المستوردة والسلع الوسيطة، وتضر المستهلكين بشكل عام. وتتحمل الشركات التي تعهد إلى الصين بأنشطة التجميع في الخارج التكاليف إلى حد كبير، حيث تمثل الشركات الأجنبية، وغالبا الشركات التي تملكها الولايات المتحدة والتي تعمل في الصين نسبة كبيرة من الواردات الثنائية إلى الولايات المتحدة من الصين. وكما يشير ارتفاع نسبة استيراد الصادرات الصينية إلى أن البلدان النامية الأخرى المدججة في سلسلة التوريد قد تتأثر سلبيًا. علاوة على ذلك، سيكون تأثير التوترات التجارية محسوسًا من خلال الضغط النزولي على الأسعار الدولية للمنتجات التي يتمتع بها البلدان بقوة في السوق، مثل الصلب والألومنيوم والسلع الزراعية مثل فول الصويا، وترافقها انعكاسات سلبية على الموردين من البلدان النامية الذين لم يزيدوا بشكل كبير حصتهم في السوق. وبصورة أعم، فإن فرض تعريفات جمركية إضافية من شأنه أن يقلل الطلب العالمي على الواردات ويضعف احتمالات النمو على المدى الطويل، بما في ذلك بالنسبة للبلدان النامية.

١٦ - وإلى جانب البلدان المعنية مباشرة، تترتب على التوترات التجارية آثار على سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية. ولا تعاقب التعريفات الشركة التي تقوم بتجميع المنتج فحسب، بل والموردين أيضًا على امتداد سلسلة القيمة، أينما كانوا. وما زالت آثار التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين على سلاسل التوريد محدودة حتى الآن، ولكن إذا كان من المتوقع أن تستمر، فإنها ستوفر في النهاية حوافز قوية للشركات لإعادة هيكلة سلاسل التوريد الخاصة بها. ويقدر الأونكتاد أن التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين ستؤثر بشكل كبير على موردي المنبع إلى الصين في بلدان شرق آسيا الأخرى. وبالمثل، فإن التعريفات الجمركية التي تفرضها الصين على الواردات من الولايات المتحدة سيكون لها آثار سلبية على الموردين من أمريكا الشمالية (الشكل السابع). ومرة أخرى، ستستفيد مناطق أخرى في العالم من إعادة الهيكلة هذه، وخاصة أوروبا.

الشكل السابع

التوترات التجارية وسلاسل التوريد



المصادر: الأونكتاد، *Key Statistics and Trends in Trade Policy, 2018: Trade Tensions, Implications for Developing Countries* (2019).

١٧ - إن خروج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المحتمل ("خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي") يمكن أن يكون لها آثار على البلدان النامية بسبب التغييرات المحتملة التي ستطرأ على السياسة التجارية^(١١)، وتشمل الآثار المحتملة إلى أي مدى سيغير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي شروط الوصول إلى الأسواق في المملكة المتحدة فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية، على سبيل المثال، في شكل تعريفات جمركية أو شروط المخططات التفضيلية، وإلى أي مدى سيغير خروج بريطانيا هذه الشروط بالنسبة للمنافسين الأجانب. وإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق انسحاب من شأنه أن يوفر فترة تنفيذ، مما يتيح للمملكة المتحدة والبلدان الثالثة وقتًا كبيرًا لتحديد اتفاقات جديدة. وفي الأجل الأطول، سيعتمد تأثير صادرات البلدان إلى المملكة المتحدة على مدى ابتعاد السياسة التجارية للمملكة المتحدة عن السياسة الحالية للاتحاد الأوروبي.

١٨ - وفي الآونة الأخيرة، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها ستفرض تعريفه بنسبة ٥ في المائة على جميع السلع المستوردة من المكسيك ما لم تتخذ السلطات المكسيكية إجراءات ملموسة لوقف تدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة^(١٢). وبعد ذلك بوقت قصير، توصلت حكومتا المكسيك والولايات المتحدة إلى اتفاق مؤقت بشأن خطوات الحد من تدفق المهاجرين، مما أدى إلى تعليق غير محدد للتدابير الجمركية المقررة^(١٣). وبعد هذا مثالاً على استخدام التعريفات التجارية لتحقيق أهداف علاقة لها بالتجارة، مما يؤدي إلى تفاقم الأضرار المحتملة الناجمة عن التوترات التجارية ويؤدي إلى زيادة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

ثانياً - نظام التجارة المتعدد الأطراف وإصلاح منظمة التجارة العالمية

١٩ - تعرض التعاون التجاري المتعدد الأطراف بموجب نظام قائم على القواعد لضغط متزايد من الإجراءات الانفرادية والتدابير المضادة والمنازعات التجارية والصفقات التجارية الثنائية التي تركز على المصالح القصيرة الأجل والتحاييل على العمليات المتعددة الأطراف. ويأتي هذا في وقت من المتوقع فيه أن تلعب التجارة، ونظام التجارة المتعدد الأطراف يقع في صميمها، دورًا رئيسيًا في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأحد الشواغل العامة هو أن البلدان تركز بشكل متزايد على النتائج الاجتماعية والاقتصادية الوطنية بدلاً من التعاون التجاري المتعدد الأطراف والتعاون الإنمائي.

(١١) Alessandro Nicita, Ksenia Koloskova and Mesut Saygili, "Brexit: implication for developing countries", (١١) .Research Paper No. 31 (UNCTAD, 2019)

(١٢) بيان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض بشأن التدابير الطارئة الرامية إلى التصدي للأزمة الحدودية، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩ متاح على الموقع التالي: <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-regarding-emergency-measures-address-border-crisis/>

(١٣) مقابلة مع دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. متاحة في الموقع التالي: <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trump-secures-historic-deal-mexico-combat-crisis-border/>

ألف - آثار التوترات التجارية على النظام التجاري المتعدد الأطراف

٢٠ - تشكل التدابير الانفرادية والتدابير المضادة، فضلاً عن الثنائية التي تعززها التدابير الانفرادية المتوقعة، تحدياً رئيسياً للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد وإنفاذه، وهو ما تؤكد آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات. وفي السياق الحالي للتوترات التجارية، تم رفع ٢٢ قضية إلى آلية تسوية المنازعات بشأن مسائل مختلفة^(١٤). ومع ذلك، فإن البت في هذه القضايا المعقدة والواسعة النطاق يمثل تحدياً كبيراً لآلية تسوية المنازعات، حيث إن هذه التدابير تثير مسائل قانونية صعبة ذات طبيعة منهجية، وسيكون لمعالجتها آثار مؤسسية. وإذا كان هناك ما يبرر اتخاذ تدابير تعريفية من جانب واحد، إما كنتيجة لاستثناءات تفرضها ضرورات الأمن القومي أو بحجة التجارة غير العادلة، فسوف تضعف بعض الضوابط الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، مما يؤثر بشكل خطير على آلية تسوية المنازعات. وإذا لم تكن التدابير مبررة، فقد يكون ضمان الامتثال أمراً صعباً، حيث قد يتم إغراء الطرف الخاسر بالانسحاب. وفي كلتا الحالتين، من المحتمل أن تتأثر سلامة النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل عام.

٢١ - وبما أن التوترات التجارية المتزايدة تهدد بشكل وظيفي التفاوض التجاري وتسوية المنازعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فقد استهدفت المبادرات الرئيسية إصلاح منظمة التجارة العالمية وتحديثها. وتستهدف مقترحات الإصلاح بشكل أساسي الوظائف التالية: (أ) المفاوضات التجارية ووضع القواعد، بما في ذلك البعد الإنمائي، أي المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ (ب) والشفافية والإشعارات؛ (ج) وآلية تسوية المنازعات، وخاصة وظائف هيئة الاستئناف. وفي بعض المقترحات، يتم التأكيد على أهمية تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف على التدابير الانفرادية التي تشكل مصدر التوترات التجارية المتصاعدة الحالية.

١ - وظيفة التفاوض التجاري، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية

٢٢ - شددت البلدان المتقدمة النمو في مقترحاتها الحالية على الحاجة إلى تحديث دليل قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل معالجة بعض التدابير السياساتية غير التقليدية التي برزت في التوترات التجارية واعتبرت أنها تشوه الظروف التنافسية والتجارة، بما في ذلك الإعانات المالية الصناعية والمؤسسات المملوكة للدولة، ونقل التكنولوجيا وتدابير الاستثمار^(١٥). وسيطلب تعديل القواعد الحالية وإدخال قواعد جديدة ومفاوضات شاملة. ويبدو أن هذه الشواغل قد شكلت أساس المبادرات المتعددة الأطراف الجارية بشأن مسائل من قبيل التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتنظيم المحلي للخدمات.

٢٣ - وتواجه مواطن المرونة الإنمائية التي قد تُمنح على أساس مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية تحدياً متزايداً، مما يعكس شواغل البلدان المتقدمة النمو منذ زمن طويل إزاء هيكل المعاملة الخاصة والتفضيلية الحالي. ومع التوسع المذهل في حصة الاقتصادات الناشئة في التجارة العالمية في الفترة ما بين مطلع عام ٢٠٠٠ ونهاية عام ٢٠٠٩، أصبحت حكومات البلدان المتقدمة النمو تشعر بقلق متزايد إزاء استمرار الافتقار المتصور للمعاملة بالمثل مع البلدان النامية الكبيرة التي تتمتع بمعاملة خاصة وتفضيلية

(١٤) منظمة التجارة العالمية، Dispute Settlement database، "Chronological list of disputes cases". متاحة على الموقع التالي: https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm.

(١٥) انظر، على سبيل المثال، الورقة المفاهيمية التي أعدها اللجنة الأوروبية بعنوان: "WTO modernization: introduction to future EU proposals" (2018).

و "المعاملة بالمثل الأقل من الكاملة" في المفاوضات. وقد شككت بشكل متزايد في مدى لياقة معاملة البلدان النامية الكبيرة على قدم المساواة مع البلدان النامية الأخرى الأصغر والأضعف. ولذلك فإن إصلاح المبادئ الحالية للمعاملة الخاصة والتفضيلية يشمل التخرج والمفاضلة المقترحين للبلدان النامية.

٢٤ - وقدم اقتراح لوقف الممارسة الحالية المتمثلة في الإعلان الذاتي عن وضع البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي، وقف المنح التلقائي للمعاملة الخاصة والتفضيلية لجميع البلدان النامية التي أعلنت نفسها بنفسها^(١٦). وجاء في الاقتراح تحديداً بأنه سيجري حظر أهلية المعاملة الخاصة والتفضيلية لتلك البلدان النامية التي: (أ) هي أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو انضمت إليها؛ (ب) أو هي أعضاء في مجموعة العشرين؛ (ج) أو يصنفها البنك الدولي بلداناً مرتفعة الدخل؛ (د) أو تبلغ حصتها أكثر من ٠,٥ في المائة من تجارة البضائع العالمية. وإذا تم تنفيذ هذه الشروط، فإنها سوف تستثني أكثر من ٣٠ دولة نامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية من أهلية الحصول على المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٢٥ - وقالت مجموعة من البلدان النامية إن هناك فجوة مهمة لا تزال قائمة، ليس فقط فيما يتعلق بدخل الفرد ومستويات الفقر ولكن أيضاً في القدرات التجارية والإنتاجية الفردية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإنه قد تم إسناد دور تاريخي هام من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية إلى تيسير اندماجها التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلى مساهمة هذه المعاملة في ظهور توافق في الآراء في المفاوضات التجارية^(١٧). ولذلك دعت المجموعة إلى اتباع نهج عملي وتطوعي وتعاوني أكثر لإصلاح المعاملة الخاصة والتفضيلية. وهذه المناقشة مهمة، حيث أن تعزيز مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية لجعلها أكثر دقة وفعالية وعملية يرتبط بالهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٢ - الشفافية

٢٦ - تُبذل جهود لإصلاح العمل المنتظم والشفافية في منظمة التجارة العالمية، حيث إن الافتقار إلى البيانات والإخطارات الحالية حال دون الرصد والتقييم الفعالين لممارسات السياسة التجارية للشركاء التجاريين. ويعتبر تحسين الرصد والشفافية عنصرين أساسيين لتحسين الامتثال للقضايا الموضوعية مثل الإعانات المالية الصناعية والزراعية. وتركز المقترحات على تعزيز الحوافز للامتثال لمتطلبات الإخطار وتحسين فحصها، بما في ذلك عن طريق فرض عقوبات إدارية وتوجيه إخطارات معاكسة^(١٨). ويعتقد أيضاً أن هذا النهج يحسن حل المشكلات قبل التقاضي وتحسين قواعد منظمة التجارة العالمية تدريجياً. وقد دعا بعض البلدان النامية إلى اتباع نهج أكثر واقعية وتعاونية، لأن صعوبات الإخطار يمكن أن تمثل أيضاً قيوداً على القدرات.

(١٦) انظر منظمة التجارة العالمية، مشروع قرار المجلس العام المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن إجراءات تعزيز الوظيفة التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية (WT/GC/W/764).

(١٧) منظمة التجارة العالمية، "الأهمية المستمرة للمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية الأعضاء لتعزيز التنمية وضمان الشمول"، رسالة من الصين والهند وجنوب إفريقيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

(١٨) منظمة التجارة العالمية، "إجراءات لتعزيز الشفافية وتعزيز متطلبات الإخطار بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من الأرجنتين وكوستاريكا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة (JOB/GC/204-JOB/CTG/14).

٣ - تسوية المنازعات

٢٧ - إن العناصر الرئيسية لجهود إصلاح منظمة التجارة العالمية الحالية هي بلا شك العناصر المتعلقة بآلية تسوية المنازعات بهدف إنهاء المأزق الحالي في هيئة الاستئناف^(١٩). وتم حظر تعيين أعضاء جدد في هيئة الاستئناف بسبب المخاوف المتعلقة بعملها. وأصبحت أربعة مقاعد من أصل سبعة مقاعد شاغرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ولم يتبق سوى ثلاثة قضاة عاملين، وهو الحد الأدنى المطلوب لسماع الاستئناف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيخسر مقعدان آخران، وفي هذا الوقت ستوقف هيئة الاستئناف عن العمل.

٢٨ - وقدمت مقترحات مختلفة لمعالجة هذه الشواغل عن طريق تعديل التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات والقواعد الإجرائية لتوضيح الأحكام ذات الصلة وتعديلها^(٢٠). ومن الأهمية بمكان، أن بعض المقترحات يتوخى زيادة عدد أعضاء هيئة الاستئناف من سبعة حالياً إلى تسعة، مما يجعلها وظيفة بدوام كامل وتوفر تعييناً واحداً لفترة طويلة تتراوح بين ٦ و ٨ سنوات بدلاً من الفترة الحالية البالغة ٤ سنوات، مع إمكانية تجديدها لمرة واحدة.

باء - حالة المفاوضات الحالية

١ - نحو اتفاق لمنظمة التجارة العالمية بشأن العون المالي لمصائد الأسماك

٢٩ - الهدف ١٤ مكرس حصراً لحفظ موارد المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها استخداماً مستداماً. ويدعو الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة الدول الأعضاء إلى حظر أشكال معينة من الإعانات المالية التي تقدم إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في الصيد الجائر والإفراط في صيد الأسماك وإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم بحلول عام ٢٠٢٠، مع الاعتراف بالمعاملة الخاصة والتفاضلية المناسبة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في سياق منظمة التجارة العالمية.

٣٠ - وتقدر المصادر الأكاديمية أن الإعانات المالية العالمية لمصائد الأسماك تقدر قيمتها بمبلغ ٣٥ بليون دولار في السنة، ويُعطى أكثر من ٢٠ بليون دولار من الإعانات دعماً لتعزيز القدرات^(٢١). واستناداً إلى البيانات التي أبلغت عنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستقاة من ٢٨ بلداً، قدر المنظمة إجمالي الدعم العام لمصائد الأسماك بحوالي ٧,٥ بلايين دولار سنوياً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وقد زاد الدعم بنسبة ٢٤ في المائة خلال الفترة نفسها، وبلغ ذروته عند مبلغ ٩,٧ بلايين

(١٩) https://www.wto.org/english/news_e/news19_e/sum_gc_may19_e.htm

(٢٠) انظر، على سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية، الوثيقة المعنونة "رسالة من الاتحاد الأوروبي والصين والهند والجزيل الأسود إلى المجلس العام" (WT/GC/W/753/Rev.11).

(٢١) U. Rashid Sumaila and others, *Global Fisheries Subsidies*, Directorate-General for Internal Policies (٢١) (European Union, 2013).

دولار في عام ٢٠١٢ وكان الجزء الأعظم من المبلغ مخصصاً لإدارة مصائد الأسماك ورصدها ومراقبتها وللبنية التحتية والبحث والتطوير وتكاليف الوقود^(٢٢).

٣١ - وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، قُدمت مجموعة واسعة من المقترحات في منظمة التجارة العالمية، وجمعت في نص مصنف. وعملت المفاوضات على تبسيط النص من خلال تسليط الضوء على مجالات التقارب والتباعد. وبموجب القرار الوزاري بشأن الإعانات المالية لمصائد الأسماك الذي تم اعتماده في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، صدر أمر يقضي بمواصلة المفاوضات بشأن الإعانات المالية لمصائد الأسماك بناء على نصوص جديدة غير منسوبة. كما تم تحديد موعد نهائي في قرار اختتام المفاوضات بحلول عام ٢٠١٩ بهدف الوفاء بالموعد النهائي لعام ٢٠٢٠ بالنسبة للهدف ١٤-٦ من أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن القرار الصادر في بوينس آيرس فصل لأول مرة مفاوضات مصائد الأسماك عن مفاوضات جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً.

٣٢ - ومنذ ذلك الحين، اتخذ رئيس فريق التفاوض المعني بوضع القواعد التابع بمنظمة التجارة العالمية نهجاً مختلفاً يتكون من اجتماعات مجموعات وميسرين وحاضنات وجلسات ثنائية الأطراف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر الرئيس وثيقة عمل تحوي على مشروع نص محدث شامل للتفاوض^(٢٣) يتضمن الأقسام والمواضيع التالية: ديباجة؛ وقائمة التعاريف؛ والنطاق؛ وقائمة الإعانات المالية المحظورة؛ والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛ والمساعدة التقنية؛ والإخطارات؛ والشفافية. وكل النص تقريباً موضوع بين قوسين، مما يعكس التوقعات بدلاً من الالتزامات الفعلية. وهو يشكل الأساس لمرحلة المفاوضات الأخيرة، ونأمل أن يمهّد الطريق للتوصل إلى اتفاق شامل قبل عام ٢٠٢٠. وقد قدم الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مدخلات ومشورة من أجل هذه العملية في المناطق الخاضعة لولاياتها بهدف الوفاء بالموعد النهائي لتحقيق الهدف ١٤.

٢ - مفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية

٣٣ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وافق ٧٦ من أصل ١٦٤ عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية - يمثلون أقل من نصف عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ولكن ٩٠ في المائة من التجارة العالمية - على بدء مفاوضات بشأن جوانب التجارة الإلكترونية المتصلة بالتجارة. ويمكن اعتبار هذه المبادرة نتيجة للعمل الذي أنجزه الأعضاء الـ ٧١ الموقعون على البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠١٧. وركزت المناقشات بين الأعضاء المشاركين حتى الآن على أربعة مجالات: (أ) بيئة مؤاتية للتجارة الإلكترونية، والتي تشمل تيسير التجارة الرقمية واللوجستيات، وتسهيل المعاملات الإلكترونية والرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني؛ (ب) وانفتاح التجارة الإلكترونية، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، وتدفق المعلومات، وعدم التمييز؛ (ج) والثقة في التجارة

(٢٢) الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "أهداف مصائد الأسماك المتصلة بالتجارة: هدف التنمية المستدامة ١٤ - وثيقة موجزة" (UNCTAD/DITC/TED/2017/3).

(٢٣) منظمة التجارة العالمية، "الإعانات المالية لمصائد الأسماك: رسالة موجهة من الرئيس" (TN/RL/W/274/Rev.6).

الإلكترونية، بما في ذلك ثقة الشركات وثقة المستهلك والملكية الفكرية؛ (د) والقضايا الشاملة، بما في ذلك الشفافية والثغرات في البنية التحتية والفجوة الرقمية والتعاون^(٢٤).

٣٤ - وينبغي أن تشمل مفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية النظر في دور قانون وسياسة المنافسة فيما يتعلق بتنظيم المنصات الإلكترونية التي تعمل بمثابة أسواق، ولا سيما المنصات المهيمنة. وهناك فجوة كبيرة بين منصات التجارة الإلكترونية المهيمنة هذه وأعمال التجارة الإلكترونية المحلية الأصغر حجماً. وإذا كان الهدف من ذلك هو استخلاص فوائد متساوية من التجارة الإلكترونية لتحقيق النمو ورفاهية المستهلك، فيجب التدرج بنشاط أكبر بقانون وسياسة المنافسة لخلق بيئة أعمال تنافسية لشركات التجارة الإلكترونية الجديدة والمحلية. وهذا الأمر مهم ليس فقط للبلدان النامية ولكن أيضاً للبلدان المتقدمة النمو التي تحتكر منصات التجارة الإلكترونية المهيمنة لديها أسواق التجارة الإلكترونية.

٣٥ - وهناك حاجة إلى أن تجري منظمة التجارة العالمية مفاوضات بشأن التجارة الإلكترونية لضمان أن تكون حماية المستهلك، بما في ذلك حماية بيانات المستهلك وخصوصيته، جزءاً من المناقشات وصياغة النتائج. ونظراً إلى أن التعاون عبر الحدود أمر حاسم لنظام إيكولوجي للتجارة الإلكترونية يفيد المستهلكين، فمن المهم إدراج أحكام قوية تسمح بالتعاون الفعال بين وكالات حماية المستهلك للتعامل مع شكاوى المستهلكين المتعلقة بمعاملات التجارة الإلكترونية.

٣٦ - ولا يزال تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من جني فوائد فعالة من التجارة الإلكترونية يمثل تحدياً إنمائياً حاسماً في عصر التحول الرقمي. ويزداد هذا صعوبة لأن غالبية البلدان النامية لا تشارك حالياً في هذه المفاوضات المتعددة الأطراف، التي ينبغي أن يكون الهدف الشامل منها وضع إطار تنظيمي دولي يسمح للبلدان بتسخير قوة التجارة الإلكترونية من أجل التنمية.

جيم - النزعة الإقليمية

٣٧ - على الرغم من توقف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتوترات التجارية، لا تزال قضية التكامل الاقتصادي مقبولة على نطاق واسع، كما يتضح من استمرار مشاركة الاقتصادات في عمليات التكامل الإقليمية، مما قد يحسن من الاستعداد لإجراء مزيد من الإصلاحات للسياسة التجارية والتعاون التجاري المتعدد الأطراف في مرحلة لاحقة. وبدأت تنشأ شبكة من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية الواسعة النطاق، مثل تلك الاتفاقات المبرمة بين كندا والاتحاد الأوروبي وبين اليابان والاتحاد الأوروبي، والمفاوضات جارية بشأن إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة إقليمية في آسيا والمحيط الهادئ.

١ - الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: إنجاز تاريخي

٣٨ - دخل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، وهو ما يمثل التزاماً تاريخياً من جانب البلدان الأفريقية بإنشاء سوق موحدة في القارة، حيث يبلغ عدد سكانها المتزايد ١,٣ بليون نسمة وإجمالي الناتج المحلي ٢,١ تريليون دولار. وعندما يدخل الاتفاق حيز التنفيذ الكامل مدعوماً ببنية تحتية من شبكة اتصالات قوية، وانخفاض في الحواجز التنظيمية

(٢٤) انظر، على سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية، "بيان مشترك حول مبادرة التجارة الإلكترونية: قائمة بالعناصر الرئيسية والأفكار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية"، رسالة موجهة من اليابان مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (JOB/GC/180).

والمناخ التجاري التنافسي، فإنه سيعزز التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة، ويجفز نمو الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من الرفاهية الإجمالية. ومن الأهمية بمكان أن يعتمد نمو التجارة هذا بشكل رئيسي على المنتجات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي الذي يتراوح مستواه بين المتوسط والعالي بالنظر إلى أن أكثر من ٤٠ في المائة من التجارة البينية الأفريقية تشمل مصنوعات تحويلية، وبالتالي فإنها تسهم في التنمية الصناعية والتحول الهيكلي.

٣٩ - وبعد بدء نفاذ الاتفاق، يتعين الانتهاء من المفاوضات بشأن جدول الامتيازات الجمركية وقواعد المنشأ. وستلغى التعريفات المفروضة على التجارة البينية الأفريقية على مدار خمس سنوات من قبل البلدان التي ليست من أقل البلدان نمواً و ١٠ سنوات من قبل أقل البلدان نمواً. وبعد ١٠ سنوات، يمكن توقع أن يجري تحرير ٩٠ في المائة من التجارة بين البلدان الأفريقية من قبل جميع البلدان الأفريقية التي صدقت على الاتفاق. وستضمن قواعد المنشأ أن فوائد التجارة الحرة لن تتحقق إلا للمنتجات الناشئة في أفريقيا^(٢٥).

٤٠ - وبالإضافة إلى إزالة التعريفات الجمركية على التجارة البينية الأفريقية، فإن معالجة الحواجز غير التعريفية وتعزيز الشفافية التنظيمية والتعاون في التدابير الصحية والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة يمكن أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣ أو ٤ في المائة.

٤١ - وتشمل مجالات الاتفاق الأخرى التي تتطلب اهتماماً متواصلاً إطار التجارة في الخدمات الذي يتعين استكماله ووضع اتفاقات المرحلة الثانية التي من شأنها أن تخلق بيئة سياساتية وتنظيمية داعمة للتجارة، وهي سياسة المنافسة وسياسة الاستثمار والملكية الفكرية.

٤٢ - وكما هو الحال بالنسبة لأي اتفاق تجاري، لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة إلا إذا تم تنفيذ شروط التحرير المنصوص عليها في الاتفاق تنفيذاً تاماً. ويتعين على البلدان الأفريقية وجماعاتها الاقتصادية الإقليمية أن تظل ملتزمة بدعم طموح السوق الأفريقية الموحدة والتركيز على تنفيذ الاتفاق والتدابير ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التجارة ودعم التكيف وتدابير الاستثمار.

٢ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب: النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية

٤٣ - وقع ٤٣ بلداً نامياً على الاتفاق بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الذي تأسس في عام ١٩٨٩ واضطلع الأونكتاد بمهمة أمنته، وهو يوفر منصة فريدة للتعاون التجاري الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب. ويوفر النظام العالمي للأفضليات التجارية إطاراً لخفض التعريفات التفضيلية والسعي إلى اتخاذ تدابير تعاون أخرى ذات صلة لتحفيز التجارة بين الأطراف. ويجري الاتفاق على تخفيض التعريفات التفضيلية من خلال جولات متتالية من المفاوضات التي تجري بين أعضاء النظام العالمي للأفضليات التجارية. وبدأت تلك الجولات في عام ٢٠٠٤، واختتم آخرها في ساو باولو بالبرازيل في عام ٢٠١٠ وشارك فيها ٨ أعضاء من أصل ٤٣ عضوًا أو مجموعة من الأعضاء، بما في ذلك السوق الجنوبية المشتركة (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) واندونيسيا وجمهورية كوريا وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب والهند. وبناء على هذه الالتزامات، ستقوم الجهات الموقعة بتخفيض التعريفات

Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African (٢٥)

.Trade (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.7)

الحالية على ما يصل إلى ٧٠ في المائة من المنتجات المتداولة بنسبة ٢٠ في المائة^(٢٦). وصادق ثلاثة أطراف حتى الآن على بروتوكول جولة ساو باولو الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليه من قبل أربعة من الموقعين الثمانية على الأقل.

٤٤ - وأعاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٩، تأكيد أهمية تعزيز التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب بطريقة تتسق مع منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية، الذي يوفر منصة أقاليمية عملية وفريدة لتوطيد وتنشيط العلاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - وسيطلب تعزيز النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ضمان دخول نتائج جولة ساو باولو حيز النفاذ وتنفيذها من أجل تحقيق الفوائد المتوقعة للمشاركين فيما يتعلق بآثار التجارة والعمالة والرفاه الاجتماعي. وتشير الأبحاث الأولية التي أجراها الأونكتاد إلى تحقيق مكاسب في الرفاه قدرها ١٤ بليون دولار من جراء تنفيذ نتائج جولة ساو باولو للبلدان الإحدى عشرة الموقعة^(٢٧). ومن شأن زيادة المشاركة وتوسيع مجالات التعاون وتعميقها، وربما من خلال جولة جديدة من المفاوضات، أن تزيد بشكل كبير من المكاسب المتوقعة للمشاركين.

٣ - الاعتبارات الجنسانية في اتفاقات التجارة الحرة والتجارة الإقليمية

٤٦ - ينبغي أن تساعد السياسة التجارية في الحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة اقتصادياً حتى تكون سياسة شاملة للجميع. وتتمثل إحدى طرق وضع سياسة تجارية مراعية لنوع الجنس في إدخال الاعتبارات الجنسانية في نص الاتفاقات التجارية بطريقة جريئة. وفي الواقع، زاد مرور الوقت عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تشير صراحة إلى القضايا الجنسانية، وزاد عدد الأحكام الجنسانية المفصلة في المواد المخصصة أو حتى الفصول في السنوات الثلاث الماضية تمثيلاً مع الاهتمام المتزايد بهذه القضية والاستعداد السياسي لاستخدام التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أشار ٧٤ اتفاقاً من أصل ٥٥٦ اتفاقاً تجارياً إقليمياً بشكل صريح إلى القضايا الجنسانية، وأشار ٢٤٣ من هذه الاتفاقات بشكل ضمني إلى القضايا الجنسانية من خلال الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والفئات الضعيفة^(٢٨). وتشمل أكثر أنواع الأحكام المتعلقة بنوع الجنس شيوعاً في الاتفاقات التجارية التعاون في القضايا الجنسانية والقضايا المتعلقة بنوع الجنس، بما في ذلك العمل والصحة والسياسة الاجتماعية.

٤٧ - وتشمل الأمثلة الأولى للفصول المتعلقة بنوع الجنس في اتفاقات التجارة الحرة، اتفاقي التجارة الحرة بين شيلي وأوروغواي وشيلي وكندا، اللذين تم تقديمهما في عام ٢٠١٧. وفي تطور أحدث، يتضمن بروتوكول تعديل اتفاق التجارة الحرة بين كندا وإسرائيل، الذي تم التوقيع عليه في ٢٨ في أيار/مايو ٢٠١٨

(٢٦) São Paulo round of the Global System of Trade Preferences among Developing Countries: Ministerial Decision on Modalities adopted on 2 December 2009 (SPR/NC/MM/1, 2 December 2009).

(٢٧) "Energizing South-South trade: the global system of trade preferences among developing countries", Policy Brief No. 74 (June 2019) (UNCTAD/PRESS/PB/2019/3).

(٢٨) José-Antonio Monteiro, "Gender-related provisions in regional trade agreements", WTO Staff Working Paper ERSD-2018-15 (Geneva, WTO, 2018).

ليحل محل اتفاق التجارة الحرة بين كندا وإسرائيل لعام ١٩٩٧، فصلاً يتعلق بالتجارة ونوع الجنس يُخضع لآلية تسوية المنازعات^(٢٩). وقد يؤدي هذا التطور إلى حدوث تحول في هذا الاتجاه بالنسبة لاتفاقات التجارة الحرة في المستقبل.

٤٨ - وبالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نص الاتفاقات التجارية، من المهم بنفس القدر إجراء تقييمات مسبقة ولاحقة للإصلاحات التجارية من أجل جعل السياسة التجارية أكثر استجابة لقضايا الجنسين. وبالمثل، هناك حاجة إلى إجراء تحليلات لسلسلة القيمة الجنسانية في قطاعات التصدير الرئيسية للمساعدة في تحديد مجالات التدخل السياسي دعماً للنهوض بالمرأة في سلاسل القيمة. وتحلل دراسات الأثر الجنساني السابق الآثار الجنسانية للإصلاحات التجارية قبل تنفيذ الإصلاح، بهدف تحسين تصميم التدابير التعويضية في حالة الآثار السلبية المتوقعة أو تصميم تدابير تكميلية لتوسيع نطاق الآثار الإيجابية المتوقعة. وتهدف الدراسات اللاحقة إلى تحديد الآثار الجنسانية التي حققتها الإصلاحات التجارية على النتائج الاقتصادية الرئيسية، مثل العمالة والإنتاج والاستهلاك والفقير، من خلال تحليل الوضع قبل الإصلاح التجاري وبعده. ويقوم الأونكتاد بإجراء تقييمات للأثر الجنساني اللاحق لهذه الإصلاحات على شكل دراسات للحالة القطرية والدراسات الإقليمية^(٣٠).

ثالثاً - التجارة وأهداف التنمية المستدامة: الوقت ينفد

ألف - الغاية ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة: النظام التجاري المتعدد الأطراف

٤٩ - تشمل خطة عام ٢٠٣٠ الاعتراف بدور التجارة كوسيلة أساسية للتنفيذ ودعوة للمجتمع الدولي لتنشيط الشراكة العالمية بشأن التجارة. ومن الأمور المحورية للهدف للالتزام بدعم تعددية التجارة من خلال تشجيع "نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي، وقائم على القواعد، ومفتوح، وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية" بموجب الهدف ١٧-١٠ من الأهداف.

٥٠ - وعلى الرغم من زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية، لا يزال الكثير منها متخلفاً عن الركب، وما زال أكثر من ٧٠٠ مليون شخص، أي ١٠ في المائة من سكان العالم، في فقر مدقع. وفي ظل هذه الخلفية من الاستياء المتزايد من العولمة، تصاعدت التوترات التجارية منذ عام ٢٠١٨ مهددة النمو القوي في التجارة الدولية وأساس النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ومن الأهمية بمكان حل هذه التوترات على سبيل الأولوية من خلال الحوار والتعاون.

٥١ - وهناك حاجة ماسة إلى أن تعمل البلدان معاً لاستعادة روح التعاون التجاري المتعدد الأطراف وتصحيح المسار اللازم لدعم وتعزيز المؤسسة الفريدة المتعددة الأطراف التي حافظت على ازدهار

(٢٩) انظر الفصل المتعلق بالتجارة ونوع الجنس للاطلاع على كامل التفاصيل. متاح على الموقع التالي: <https://international.gc.ca/trade-commerce/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/israel/fta-ale/text-texte/13.aspx?lang=eng>

(٣٠) منشورات الأونكتاد، وتشمل: - *Teaching Material on Trade and Gender, Volume 1: Unfolding the Links* - Module 4C: *Trade and Gender Linkages: an Analysis of MERCOSUR* (UNCTAD/DITC/2018/2); *Teaching Material on Trade and Gender, Volume 1: Unfolding the Links* - Module 4B: *Trade and Gender Linkages: an Analysis of the Southern African Development Community* (UNCTAD/DITC/2018/1); and *East African Community Regional Integration: Trade and Gender Implications* (UNCTAD/DITC/2017/2)

العلاقات التجارية الدولية على مدى السنوات السبعين الماضية. وإن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد وغير التمييزي والمنصف يخدم بشكل أفضل مصالح أشد الناس فقراً والأكثر ضعفاً في جميع الاقتصادات على وجه الخصوص. ولذلك فمن الإيجابي أن الجهود المستمرة التي يبذلها أعضاء منظمة التجارة العالمية تهدف إلى تعزيز وتحديث جوانب مختلفة من النظام من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تطرحها الحقائق الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين ولإجراء مفاوضات تجارية أفضل من خلال إبداء قدر أكبر من الشفافية وحل المنازعات بصورة فعالة.

٥٢ - ومن المهم أن تسترشد هذه التدابير بضرورات الأهداف من أجل تحويل أي جهود إصلاح إلى فرص لجهود دولية أوسع تهدف إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وكما يتم تنفيذ مبادرات مختلفة لمعالجة المجالات المختلفة ذات الصلة بالأهداف، مثل المناقشات التي تهدف إلى القضاء على الإعانات المالية الضارة لمصائد الأسماك بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً للهدف ١٤، وتحسين الشفافية فيما يتعلق بالإعانات المالية الزراعية التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي المستهدف في الهدف ٢. وقد يكون بدء المفاوضات مؤخراً بين عدد من الأعضاء لمعالجة الجوانب المتعلقة بالتجارة في التجارة الإلكترونية مهما لتحقيق الهدف ٩ المتعلق بتعزيز الابتكار.

٥٣ - وإن إعادة مواءمة نظام التعاون التجاري المتعدد الأطراف مع الأهداف يستلزم في المقام الأول بعداً إثنائياً قوياً يتميز بنهج إبداعي وعملي وتعاوني لمواجهة تحديات التنمية الناشئة عن الحقائق التجارية في القرن الحادي والعشرين. وسيكون تعزيز مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لجعله أكثر دقة وفعالية وعملياً أمراً بالغ الأهمية للهدف ١٠، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ولقد كانت المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري المتعدد الأطراف، وكانت بمثابة أداة تمكينية لجعل تكامل البلدان النامية مستداماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتظل الأداة صالحة كما كانت في أي وقت مضى في البيئة الاقتصادية والتجارية السريعة التطور. ويمكن استكشاف نهج عملي تعاوني لتصميم معاملة خاصة وتفضيلية عملياتية بشكل كاف يركز تحديداً على احتياجات التجارة والتنمية للبلدان النامية.

باء - الهدف ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة: مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً

٥٤ - يتطلب تحقيق الهدف ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، لا سيما بهدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن حصص بلدان هذه الفئة من الصادرات العالمية للسلع والخدمات انخفض من ١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، ومن غير المرجح أن تتضاعف الحصص قبل عام ٢٠٢٠، وهو الموعد النهائي لتحقيق هذا الهدف. وعلى المستوى الإقليمي، زادت أقل البلدان نمواً في آسيا حصتها من صادرات السلع العالمية من ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٨، بينما تراجعت حصة نظيراتها الأفريقية من ٠,٧ إلى ٠,٦ في المائة. ولتحقيق الهدف ١٧-١١ فيما يتعلق بالسلع، تواجه أقل البلدان نمواً في آسيا فجوة قدرها ٠,٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٠,٨ في المائة لبلدان تلك الفئة في أفريقيا. وبالتالي، بينما يبدو من المحتمل بشكل متزايد أن تحقق البلدان الآسيوية الأقل نمواً الهدف ١٧-١١ فيما يتعلق بالسلع، فإن نظيراتها في أفريقيا قد لا تحقق ذلك.

١ - تنفيذ الإعفاءات المتعلقة بالخدمات

٥٥ - في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في عام ٢٠١١، تقرر السماح للبلدان المستوردة بمنح معاملة تفضيلية للخدمات ولموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً وإسقاط شرط توسيع نطاق هذه المعاملة لتشمل أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية، وهو قرار يُعرف باسم الإعفاء المتعلق بخدمات أقل البلدان نمواً. وتعمل هذه الأداة القانونية على تسهيل التفضيلات، لكنها لا تتطلب من الأعضاء الإخطار عنها ومنحها ولا هي توفر توجيهات بشأن التفضيلات والسياق الأساسي الذي من شأنه دعم تنمية أقل البلدان نمواً بشكل أفضل من خلال التجارة في الخدمات. وعلى هذا النحو، لا يجب تقييم نتائج الإعفاء من حيث التفضيلات الممنوحة فقط، بل أيضاً من حيث إمكانات التفضيلات والسياق الأساسي لدعم التنمية في تلك الفئة.

٥٦ - والأهم من ذلك هو أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تتبع نهجاً تطلعياً في طلباتها للتفضيلات في قطاعات تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، بما في ذلك عن طريق المساهمة في التنوع والارتقاء. وإن قدرات الإمداد الضعيفة تمنع هذه البلدان من الاستفادة الكاملة من التفضيلات، لذلك فإن التفضيلات التنظيمية مهمة لتسهيل الاستفادة من الوصول الممنوح. ومن المهم أيضاً تنفيذ سياسات تتعلق بالخدمات من أجل تطوير قطاعات الخدمات التي يمكن أن تستفيد من التفضيلات. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة للخدمات المدرجة في جميع القطاعات الاقتصادية لا تزال نادرة في أقل البلدان نمواً، إلا أنها قد تكون مفيدة في معرفة أي قطاعات خدمات تسهم بشكل أكبر في القدرة الإنتاجية الإجمالية والإنتاجية والقدرة التنافسية.

٢ - تنفيذ وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية وحصص

٥٧ - تتيح عدة بلدان إمكانية الوصول إلى الأسواق بدون رسوم بموجب مخططات أقل البلدان نمواً للتجارة في السلع؛ والمخططات الرئيسية مدرجة في الشكل الثامن أدناه. ووفقاً لمصادر منظمة التجارة العالمية، حقق معظم البلدان ما يقرب من ١٠٠ في المائة من تنفيذ الوصول المعفي من الرسوم الجمركية، كما يتضح من الشكل الثامن. ولكن تنفيذه تنفيذاً تاماً في الولايات المتحدة مقيد إلى حد كبير بالقيود المفروضة على استيراد المنسوجات والملابس من البلدان الآسيوية^(٣١).

(٣١) للحصول على معلومات عن مختلف المبادرات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق لأنظمة التفضيلات المعممة وأقل البلدان نمواً،

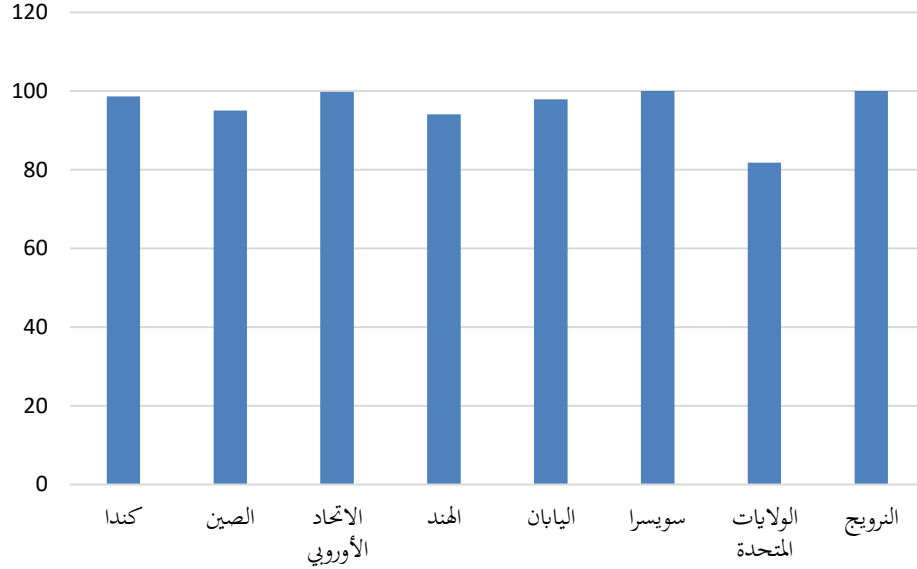
انظر: <https://unctad.org/en/Pages/DITC/GSP/Generalized-System-of-Preferences.aspx>.

الشكل الثامن

وصول معفى من الرسوم الجمركية بموجب خطط أقل البلدان نمواً في بلدان مختارة:

٢٠١٦

(النسبة المئوية)



المصدر: الوثيقة WT/COMTD/LDC/W/66.

٥٨ - لم تقترن زيادة إمكانية الوصول المعفى من الرسوم الجمركية بزيادة كبيرة في الصادرات. والسبب الرئيسي في فشل أقل البلدان نمواً، وخاصة في أفريقيا، في الاستفادة الكاملة من الوصول المعفى من الرسوم الجمركية، هو الضعف الهيكلي لقدرات العرض وعدم القدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتداول من الناحية الكمية والتنوعية. وسوف تُغفل خطة عام ٢٠٣٠ من أقل البلدان نمواً إذا استمرت الشراكة الدولية في تجنب معالجة هذا العجز.

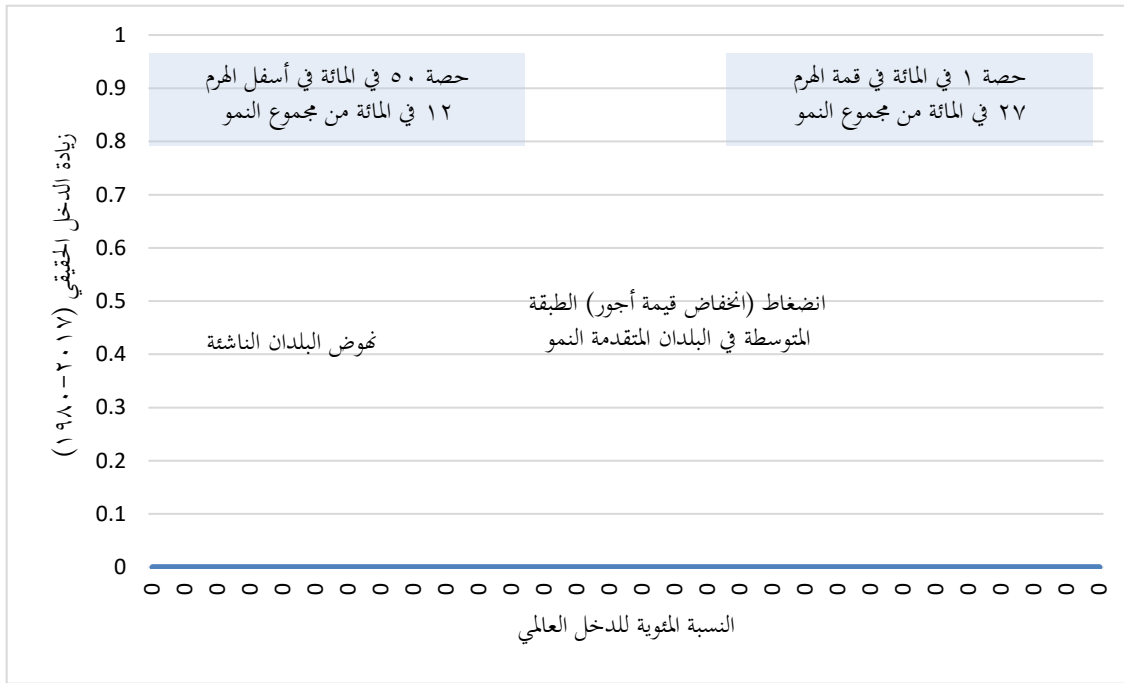
جيم - الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

٥٩ - كانت التجارة الدولية عاملاً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن عملية تكامل التجارة كانت مصحوبة في كثير من الأحيان باستقطاب في توزيع الدخل، ترافقه زيادات كبيرة في انعدام المساواة في الدخل داخل البلد، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو. ويوضح الشكل التاسع الاتجاه العام لانعدام المساواة في العالم بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٦، مما يدل على أن ارتفاع الدخل في البلدان النامية قد رافقه ركود في الدخل في البلدان المتقدمة النمو ونمو دخل استثنائي للنخب العالمية المصنفة في قمة توزيع الدخل العالمي^(٣٢). وبعبارة أخرى، أصبح العالم الآن مكاناً غير متكافئ أكثر بكثير مما كان عليه قبل ٣٥ عامًا فقط. وقد يكون هذا التوزيع غير المتكافئ للنمو الاقتصادي هو السبب الرئيسي وراء رد الفعل الحالي ضد العولمة وساهم بالتأكيد في زيادة الطلب على

(٣٢) Facundo Alvaredo and others, *World Inequality Report 2018* (Belknap Press, 2018)

السياسات الحمائية. ولهذا السبب، فإن الهدف ١٠، الذي يهدف إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يتضمن أهدافاً أخرى لتحقيق نمو أسرع في الدخل لنسبة ٤٠ في المائة من السكان في أسفل سلم الدخل ولضمان تكافؤ الفرص وتقليل انعدام المساواة في النتائج.

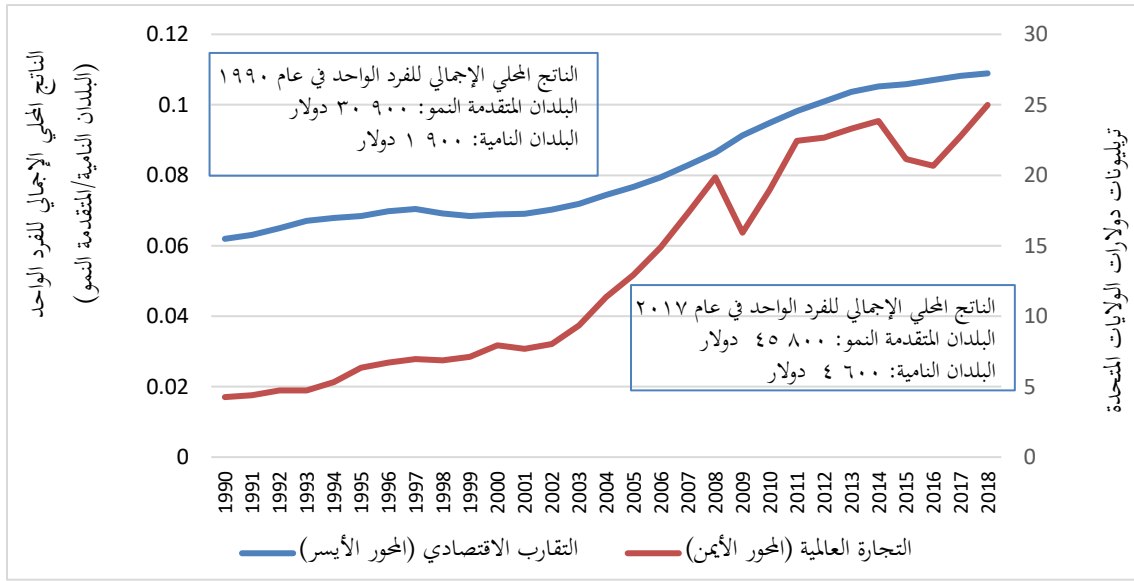
الشكل التاسع حصة الكسبة في رأس القمة من النمو الاقتصادي العالمي



المصدر: World Inequality Report 2018.

٦٠ - ويبين الشكل العاشر أن الزيادة السريعة في التجارة الدولية منذ عام ٢٠٠٢ قد صاحبها انخفاض في الفجوة النسبية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وفي عام ١٩٩٠، بلغت قيمة التجارة العالمية حوالي ٥ تريليونات دولار، وكان نصيب الفرد من الدخل للفرد العادي في البلدان النامية حوالي ٦ في المائة من نظيره في البلدان المتقدمة النمو. ارتفع هذا الرقم إلى حوالي ١١ في المائة في عام ٢٠١٨، حيث بلغت قيمة التجارة الدولية نحو ٢٥ تريليون دولار.

الشكل العاشر التجارة الدولية وفجوة الدخل



المصدر: حساب أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد. بيانات عام ٢٠١٨ هي بيانات أولية. ملاحظة: يقاس التقارب الاقتصادي بنسبة نصيب الفرد من الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٦١ - ورغم أن التقارب الاقتصادي يجسد اتجاهات انعدام المساواة من الناحية النسبية، فإن انعدام المساواة يمكن قياسه بالقيمة المطلقة. وازداد انعدام المساواة المطلق على المستوى العالمي وفيما بين البلدان، كما يتضح من الفجوة المتزايدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، حيث ارتفع من حوالي ٢٩٠٠٠ دولار إلى حوالي ٤١ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، بصرف النظر عن المتوسطات، فإن هناك أدلة ملموسة على أن تأثير التجارة الدولية كان متفاوتاً في البلدان النامية. وفي حين أدت استراتيجيات التكامل التجاري إلى تحفيز النمو في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في شرق آسيا، فإن العديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تحقق نتائج جيدة أيضاً، وكان نموها اقتصادي محيياً للآمال وحققت شريحة أغنى السكان مكاسب في كثير من الأحيان مما زاد من انعدام المساواة.

٦٢ - وفي ظل تزايد حالات انعدام المساواة وتزايد تكامل الاقتصاد العالمي، من الضروري أن تصبح فوائد التجارة الدولية أكثر شمولاً. وعلى الرغم من أن آثار التجارة على انعدام المساواة هي آثار خاصة بكل بلد وسياق، فإن هناك هدفين سياسيين عامين من المحتمل أن يؤديا إلى تجارة أكثر شمولاً: (أ) تحسين فرص وحقوق العمال ذوي المهارات المنخفضة؛ (ب) وتخفيض التكاليف التي تتكبدها الشركات الصغيرة.

٦٣ - ولم تكن العولمة مواتية للعديد من العمال، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو. وأفادت تجرئة عمليات الإنتاج في البلدان من العاملين في أعلى سلم المهارات بينما أثرت سلباً على من هم في أسفل السلم، مما أسهم في زيادة انعدام المساواة داخل البلاد في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ويمكن أن يساعد وضع السياسات التجارية في إعادة التوازن إلى هذه النتائج غير المتكافئة من خلال استخدامها للنظر في حقوق العمال وتعزيز المعايير الخاصة. وينبغي للحكومات أن تواصل تزويد العمال بالمهارات

ذات الصلة التي يتطلبها الاقتصاد العالمي. ولا تزال البرامج التعليمية والتدريبية لزيادة مهارات العمال وتحسين تنقل العمال من القطاعات المتردية إلى القطاعات المتوسعة برامج ضرورية.

٦٤ - وغيرت العولمة أيضا طبيعة الأسواق والمشهد التجاري. وتشير البحوث التي أجراها الأونكتاد إلى زيادة ملحوظة في تركيز السوق في القطاع غير المالي بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥^(٣٣). وفي صناعة الأغذية الزراعية، تسيطر أكبر خمس شركات على ٨٤ في المائة من سوق الكيماويات الزراعية، بينما تسيطر أكبر ١٠ شركات على ٧٣ في المائة من سوق البذور^(٣٤). وتجد في الإطار أدناه آثار الأسواق الشديدة التركيز وسلاسل القيمة المعقدة في سياق قطاع البن. وشمل أفضل ١٠ شركات عالمية من حيث القيمة السوقية في عام ٢٠٠٩ شركة تكنولوجيا واحدة وثلاث شركات نفط وغاز؛ وفي عام ٢٠١٨، شملت القائمة خمس شركات تكنولوجيا وشركتين لخدمات المستهلك وكلاهما من الأسواق الكبيرة على الإنترنت^(٣٥). وفي قطاع النقل البحري، استأثرت خطوط الشحن العشرة الرائدة بنسبة ٦٨ في المائة من القدرة المنشورة في عام ٢٠١٤؛ وفي عام ٢٠١٨، ارتفعت حصتها إلى ٨٣ في المائة^(٣٦). وأدى كل من التكامل الأفقي والرأسي للشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات إلى تحويل مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك المنصات الرقمية وشركات الشحن الملاحية المنتظمة.

مزارعو البن وحصتهم في سلاسل القيمة

خلال موسم النمو في عامي ٢٠١٨/٢٠١٩، تم إنتاج ما يقرب من ١٠ بلايين كيلوغرام من البن بلغت قيمتها حوالي ٢٠٠ بليون دولار، وأنتج ٩٤ في المائة منها ٢٥ مليون مزارع من صغار المزارعين وأسرههم. وفي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن حوالي ١٠ ملايين من فرادى المزارعين والعمال يستمدون سبل عيشهم من اقتصاد البن.

وسوق البن العالمية شديد التركيز ولها سلسلة قيمة معقدة. وتسيطر أكبر شركتين لتحميص البن على ربع السوق، في حين تتعامل أكبر خمس شركات تجارية دولية مع أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي تجارة البن. ووفقاً للتقديرات الواردة في تقرير الأونكتاد الأخير، فإن ١٧ في المائة فقط من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي المستحقة للبلدان المنتجة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦، تؤثر سلباً على دخل المزارعين وتشكل تهديداً لاستدامة إنتاج البن^(١).

(أ) الأونكتاد، *Commodities at a Glance: Special Issue on Coffee in East Africa, Commodities at a Glance No. 10 (Geneva, 2018)*

(٣٣) *Trade and Development Report 2017 – Beyond Austerity: Towards a Global New Deal* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.D.5), figure 6.2, p. 126

(٣٤) International Panel of Experts on Sustainable Food Systems, *Too Big to Feed: Exploring the Impacts of Mega-Mergers, Consolidation and Concentration of Power in the Agri-food Sector* (Brussels, 2017)

(٣٥) ملاحظة من أمانة الأونكتاد بشأن مسائل المنافسة في الاقتصاد الرقمي (TD/B/C.I./CLP/54, tables 1 and 2).

(٣٦) ملاحظة من أمانة الأونكتاد بشأن التحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجالي التنافس والتنظيمات في قطاع النقل البحري (TD/B/C.I./CLP/49).

٦٥ - ولا يزال العديد من الشركات الصغيرة غير قادر على الوصول إلى الأسواق الأجنبية لأن أسواقها المحلية أصبحت محل تنافس متزايد من جانب الشركات الأجنبية الكبيرة. وقد ساهم ذلك في ارتفاع حدة استقطاب توزيع الدخل في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وللحد من انعدام المساواة، يجب النظر في مشاركة الشركات الصغيرة في التجارة الدولية ودعمها في وضع السياسات التجارية من خلال ضمان وصول صغار المتعهدين إلى المعلومات المتعلقة بشروط الوصول إلى الأسواق الأجنبية والعمليات المعقدة المرتبطة بالامتثال للوائح التنظيمية. ولتدابير مثل تدابير تعزيز التجارة الإلكترونية، وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم مبادرات تشجيع الصادرات إمكانات كبيرة لتحقيق التكافؤ بين الشركات الصغيرة والكبيرة في الوصول إلى الأسواق العالمية.

٦٦ - وقد استحوذت الشركات الكبيرة على معظم الأرباح من التجارة الدولية، وغالبا على حساب الشركات الصغيرة. وأحد العوامل العديدة التي تسهم في انعدام المساواة هو ممارسة القوة السوقية، والتي تميل إلى زيادة العائد على رأس المال على حساب النمو الاقتصادي عن طريق تثبيط الابتكار والإنتاجية. وتتطلب مساعدة الشركات الصغيرة على المشاركة في الأسواق العالمية تحديد ومعالجة مثل هذه السلوكيات المنافية للمنافسة. وإن التطبيق الفعال لقانون المنافسة في الأسواق الوطنية والإقليمية قد يوفر وسيلة لمعالجة انعدام المساواة. وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها الوكالات الناشئة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فإن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في إنفاذ قانون المنافسة.

رابعاً - الاستنتاجات

٦٧ - على الرغم من النمو التجاري القوي الذي تحقق في العامين الماضيين، فإن آفاق التجارة غير واعدة حيث إن التوترات العالمية والسياسات التجارية الانفرادية تركت أثرها. ولم تؤثر هذه التوترات على مستقبل التجارة فحسب، بل وعلى المؤسسات والآليات التي تحكمها.

٦٨ - وتعرض التعاون التجاري المتعدد الأطراف بموجب نظام قائم على القواعد لضغط متزايد من الإجراءات الانفرادية والتدابير المضادة والمنازعات التجارية والصفقات التجارية الثنائية التي تركز على المصالح القصيرة الأجل والتحاييل على العمليات المتعددة الأطراف. ويأتي هذا في وقت من المتوقع فيه أن تلعب التجارة ونظام التجارة المتعدد الأطراف في صميمها دوراً رئيسياً في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها أعضاء منظمة التجارة العالمية لتعزيز وتحديث النظام من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها الحقائق الاقتصادية الجديدة بشكل أفضل وإجراء مفاوضات تجارية على نحو أفضل من خلال إبداء قدر أكبر من الشفافية وحل المنازعات بشكل فعال، ولكن يجب التعجيل بهذه الجهود.

٦٩ - ومن المحتمل ألا يتم الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لعام ٢٠٢٠ للأهداف المتعلقة بالإعانات المالية لمصائد الأسماك (الهدف ١٤-٦) ومضاعفة حصص التصدير العالمية لأقل البلدان نمواً (الهدف ١٧-١١). وبينما تتقدم المفاوضات بشأن الإعانات المالية لمصائد الأسماك وقد لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق شامل قبل الموعد النهائي، لن يتحقق النمو المطلوب في صادرات أقل البلدان نمواً. وفي الواقع، سجل العديد من أقل البلدان نمواً، على أساس فردي، انخفاضاً في حصتها من الصادرات. وقد أدركنا متأخرين أنه لم يكن من الممكن إجراء التغييرات الاقتصادية الهيكلية اللازمة

لتحقيق هذا الهدف بسرعة كافية، حيث يرتبط الكثير من حصص التصدير في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ارتباطاً وثيقاً بأسعار السلع المتقلبة.

٧٠ - وعلى الرغم من مساهمة التجارة في اتجاه التقارب الاقتصادي العالمي، كما يتضح من انخفاض معدلات انعدام المساواة بين البلدان، لم يستفد الجميع، حيث يتزايد انعدام المساواة داخل العديد من البلدان. ومرة أخرى، يدعو الأمين العام إلى وضع سياسات تجارية بحيث تعزز التجارة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وأثناء عملية وضع السياسات، يجب أن تراعي استراتيجيات تعزيز التجارة الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية مثل الحد من الفقر وخلق فرص العمل والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وقبل كل شيء، ينبغي أن تكون التنمية المستدامة، كما تمثلها أهداف التنمية المستدامة، محور الاستراتيجيات التجارية.